(٢)
نحو قانون جديد للتعليم المصرى

إن بداية تحديث أى منظومة ينبغى أن يكون بتحديث المنظومة التشريعية المنظمة لها، وإذا كان أول الغيث قطرة، وإذا كان بداية الطريق الطويل خطوة؛ فهذه الخطوة فى طريق تحديث واعادة بناء التعليم المصرى ليحقق لنا الأهداف المشودة ستكون خطوة واسعة حيث يتطلب الإصلاح الشامل للتعليم المصرى بعض التشريعات الجريئة والجذرية تتمثل فى وضع قانون جديد للتعليم يتضمن النزول بسن التعليم الالزامى إلى مرحلتى الطفولة المبكرة ورياض الأطفال، وأن يكون المسئولين عن التعليم فى هذه المرحلة من المتخصصين فيها من خريجى كليات الطفولة ورياض الأطفال بمرتبات كبيرة ومجزية تمكنهم من التفرغ والاستمتاع بأداء مهمتهم فى تعليم الاطفال عن طريق اللعب وهم يجيدونها ويمكنهم من خلالها اكتشاف مواهب أطفالنا وتوجيههم التوجيه السليم نحو أنسب الطرق وأفضل التخصصات التى يمكنهم مواصلة تعليمهم بها.

كما يتضمن كود معين للمواصفات المثالية للروضات والمدارس التى تتيح تقديم الخدمات التعليمية بأحدث الأساليب والطرق التعليمية فى العالم.

أما بالنسبة لمعلمى المراحل التعليمية الأعلى (الابتدائى والاعدادى والثانوى) فلابد أن يكونوا من خريجى كليات التربية وألايمارسوا مهمتهم فى المدارس إلا بعد الحصول على رخصة مزاولة المهنة والتى ينبغى أن يجددها المعلم كل خمس سنوات على الأكثر من خلال الحصول على شهادات برامج دراسية متنوعة ومحددة تحت اشراف الوزارة وخاصة فى مجال تخصصه الدراسى وذلك بالتعاون مع الكليات التخصصية المختلفة. وأن يكون استمرار تعيينهم بالمدارس الحكومية والخاصة مشروطا بتقديم الخدمة التعليمية داخل المدارس وأن يتفرغوا تماما لأداء مهامهم التعليمية والتربوية وأن يحرم عليهم تماما الدروس الخصوصية بأى شكل من الأشكال ومن يخالف ذلك وتثبت عليه المخالفة يفصل فورا ويحرم عليه التعيين فى نفس المهنة بأى شكل من الأشكال. وبالطبع فإن هذه التشريعات الحاسمة ينبغى أن تتواكب مع تشريع أهم وهو رفع رواتب المدرسين وعلاواتهم السنوية بما يكفل لهم العيش الكريم ويعيد اليهم مكانتهم الاجتماعية وكرامتهم الإنسانية وسط تلاميذهم وفى المجتمع.

ومن جانب أخر ينبغى اعادة النظر فيما يسمى شكلا بمجانية التعليم لأن الواقع أنه لم يعد هناك مجانية على أى مستوى؛ فما نجعله مجانيا من زاوية التزام الحكومة يجعله النظام التعليمى الفاسد والفاشل تعليميا بمصروفات باهظة حيث لم تعد هناك مرحلة تعليمية بدون دروس خصوصية ولا يستثنى من ذلك أولاد الطبقات الفقيرة فالكل لم يعد يحصل فى المدرسة من الحضانة إلى الثانوية العامة على الخدمة المجانية، وعلى ذلك وحتى تكون هناك مجانية حقيقية ينبغى ألا يحصل عليها إلا من يستحقها فعلا

من أبناء الطبقات الفقيرة على أن تدعم الدولة باستمرار هؤلاء الأبناء طالما يواصلون النجاح والتفوق وألا تدعم الدولة من يرسب بأى شكل من الأشكال.

وينبغى أن يتضمن هذا القانون الجديد للتعليم الغاء كافة صور التمييز فى التعليم، فلا تعليم للمصريين بكافة طبقاتهم إلا التعليم المصرى الخاضع للاشراف من قبل وزارة التعليم المصرية. وأن تقتصر صور التعليم الأخرى الأمريكى والانجليزى والألمانى والفرنسى واليونانى..الخ على أبناء هذه الجنسيات فقط ولا يسمح للمصريين المقيمين فى بلدهم أن يتعلموا إلا التعليم المصرى؛ فالتعليم هو ما يصنع الهوية ويكسب الانتماء لأبناء الوطن.

أما بالنسبة لتعليم اللغات الأجنبية فينبغى أن يتساوى فى امكانية ذلك كل المصريين فلنعلمهم منذ الصغر لغة أخرى اجبارية إلى جانب لغتهم العربية كما يمكن أن يتعلموا لغة أجنبية ثانية حسب رغبة الطالب، على أن يكون التعليم كله ماعدا هذه اللغات الأجنبية باللغة العربية بما فيها الرياضيات والعلوم الطبيعية وكافة المواد الدراسية إذ من المعلوم أن تعلم العلوم باللغة القومية هو الدافع الحقيقى لا تقانها والنبوغ فيها.

كما ينبغى أن يتضمن القانون الجديد الزاما بتغيير اللوائح الدرسية والمناهج التعليمية كل خمس سنوات على الأكثر بحيث تظل مناهجنا مواكبة لكل جديد يطرأ فى العالم سواء من حيث محتوى المقررات الدراسية أو طرق التدريس. وأن تكون هذه المهام موكولة لمركز تطوير المناهج ومراكز التدريب المتطورة فى الوزارة، وأن تكون الأخيرة مسئولة

عن اعطاء رخصة مزاولة المهنة والاتفاق على الدورات التدريبية التى ينبغى أن يحصل عليها المعلم حتى يمكنه الترقى وتجديد رخصته المهنية.

وكذلك ينبغى أن يحدد القانون الجديد الشهادات التى ينبغى أن يحصل عليها الطالب قبل التحاقه بالجامعة دون الالتزام بعدد سنوات معينه وذلك لاتاحة الفرصة للمتميزين والموهوبين للالتحاق بالدراسة الجامعية أيا كان عمرهم طالما نجحوا فى الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية.

وفى اعتقادى أن هذا القانون الجديد ينبغى أن ينص على الدور التربوى للمدرسة إلى جانب الدور التعليمى وهذا يعنى ضرورة أن يكون فى كل المدارس ما يتيح ممارسة كل الأنشطة الرياضية والفنية والبحثية وأن يكون لكل نشاط من هذه الأنشطة درجات تقييمية كأى مادة من المواد الدراسية، ونفس الشيء بالنسبة لمادتى التربية الدينية والأخلاقية والتربية الوطنية حيث لا يدرس الطالب أى مادة دراسية أو يقوم بأى نشاط داخل اليوم الدراسى إلا ويقابله درجات يحصل عليها. وينبغى علينا كمنظرين ومتخصصين فى العملية التعليمية (معلمين كنا أم مديرين) وأولياء أمور أن لا نخشى ضياع مبدأ تكافؤ الفرص إذ أن التشريعات ستضمن موضوعية المدرس والمدرسة؛ ففى ظل هذا النظام الجديد لابد أن نعطى الثقة للمدرس والمدرسة طالما وفرنا لهم الامكانيات ورفعنا لهم المرتبات، ومن ثم فمن سيثبت عليه أى تلاعب أو استغلال للتلاميذ أو أى تقصير من أى نوع يحال إلى مجلس تأديبى ويمكن أن تصل عقوبته إلى العزل من وظيفته أيا كان موقعه أو وظيفته. ففى ظل نظام تعليمى نريد أن ننهض فيه بالأمة لامكان لمقصر ولامكان لانسان لايراعى ضميره المهنى.

وقد يتساءل أحدنا الآن: وماذا نفعل بنظامنا التعليمى القائم فعلا؟!

ولهذا السائل أقول: لا مانع يمنع من أن يكون لدينا حتى يتخرج كل من التحق بالعملية التعليمية قبل صدور قانون التعليم الجديد وبدء تنفيذه والتحاق التلاميذ به، يكون لدينا نظامان تعليميان؛ أحدهما ماكان قبل تطبيق القانون واللوائح الجديدة، والثانى هو النظام الجديد الذى ينظمه القانون الجديد. وفى هذه الحالة سنضمن جدية تنفيذ كل القوانين واللوائح الجديدة بمعلمين جدد قابلين دائما للتطوير والتجديد وقادرين على تطوير امكاناتهم الذاتية ومدركين أن استمرارهم فى مهنتهم متوقف على ذلك، وبإداريين جدد يعلمون أنهم يعملون فى ظل نظام تعليمى جديد يتطلب منهم الجدية والاخلاص والجودة فى أداء عملهم.

أما بالنسبة للتعليم الفنى فهو فى ظل هذا النظام التعليمى الجديد يمثل أهمية خاصة واذا كانت الدولة قد بادرت بتأكيد ذلك بتعيين وزير خاص بالتعليم الفنى، فإن هذا يستوجب أيضا اصدار باب خاص فى هذا القانون يختص بالتعليم الفنى. وفى اعتقادى أن أول ما ينبغى أن ينص عليه هذا القانون أن كل مدرسه ثانوية فنية ينبغى أن يلحق بها ملحقها التدريبى والإنتاجى حسب نوع تخصصها فإن كانت مدرسة زراعية فينبغى أن تكون وسط مزرعة كبيرة يعمل بها هؤلاء التلاميذ ومن ثم يتدربوا ويكتسبوا كل المهارات التى تلزمهم لممارسة مهنتهم ليس على الصعيد النظرى فقط بل على الصعيد العملى، ونفس الشىء أذا كانت مدرسة صناعية فينبغى أن يلحق بها ورشا متخصصة للتدريب والانتاج فى آن واحد، ومن ثم فإن هذه المدارس الفنية بكل ما يمكن أن تتضمنه من تخصصات ينبغى أن تخرج فنيين ومنتجين مهرة لسوق العمل

وفى ذات الوقت ستكون أشبه بوحدات انتاجية يحصل فيها التلاميذ على مكافآت مجزية بنسب ثابتة مما ينتجونه هم ومعلميهم والقائمين على الادارة والمتابعة وكل مافيها من عمالة. كما ينبغى أن تخصص نسبة من دخل هذه المدارس للإنفاق على تطويرها وتطوير معداتها وتجهيزاتها باستمرار. وفى اعتقادى أن ما يسمى فى التعليم الفنى بالمدارس التجارية ينبغى أن يتغير مسماها لمدارس السكرتارية والأعمال الفنية التجارية حتى تتحول هى الأخرى لوحدات انتاجية يتعلم فيها الطلاب ويتدربون كما يمارسون هذه الأعمال ويحصلون على مقابل لها.

إن هذه المدارس وهذا التعليم الفنى بهذه الصورة المنتجة سيجتذب ألاف التلاميذ من التعليم العام. وفى رأيى أنه ينبغى أن يقتصر على المرحلة الثانوية بحيث يلتحق به من حصلوا على الشهادة الاعدادية ولم يؤهلهم مجموعهم لدخول الثانوى العام أو من رغبوا رغم مجموعهم العالى فى التخرج من هذه المدارس الفنية، إن هؤلاء التلاميذ سيكونوا قادرين على ممارسة المهنة إلى جانب تعلمها، ومن ثم يتخرجون من هذه المدارس مؤهلين تماما لسوق العمل فى كل التخصصات وبالطبع ينبغى أن يفكر القائمون على التخطيط وتنفيذ هذا النمط من التعليم الفنى فى توسيع مجاله بحيث يشتمل على كل ما يحتاجه المجتمع من مهن وحرف يدوية. وفى اعتقادى أن التشريع ينبغى أن ينص على أن يكون مدرسى هذه المدارس الفنية من الحاصلين على أعلى الدرجات الجامعية وأن يقتصر التعيين فيها على هؤلاء المعلمين المتخصصين بالاضافة إلى المدربين الفنيين الذين يمكن أن يكونوا من خريجيى هذه المدارس نفسها أى ممن حصلوا على المراكز الأولى فيها بما يشبه نظام التكليف فى الجامعات.

إن ما قلناه فيما سبق يشكل مجرد مقترحات هى بمثابة نواة لقانون جديد للتعليم الالزامى فى مصر حتى المرحلة الثانوية، وهو القانون الذى ينبغى أن يكون جوهر اهتمام الجميع فى هذه المرحلة التى يطمح الجميع فيها إلى تحقيق طفرة نهضوية شاملة، ولما كان التعليم هو القاطرة التى يمكن أن تحقق هذه الطفرة، فإن علينا أن نخصص هذا العام «عاما للتعليم» بحيث يتم فيه أولا القضاء على الأمية الأبجدية لكل المصريين، وثانيا وضع هذا القانون الجديد للتعليم المصرى الالزامى بكل مراحلة ومناقشته من كل الأطراف المعنية ومن كل فئات المجتمع وطبقاته الاجتماعية، وثالثا توفير البنية التحتيه الملائمة (من المبانى والمنشآت إلى اعادة تأهيل وتشكيل الهيئة التدريسية والادارية)، ورابعا إعداد المناهج التعليمية الجديدة التى سيتم تنفيذها بالتدريج من الطفولة المبكرة ورياض الأطفال وحتى الثانوية العامة والثانوية الفنية بمختلف تخصصاتها. إن هذا العام «عام التعليم» هو العام الذى سيبدأ منه أعادة البناء بحق؛ حيث إن أهم تحديات الحداثة والتحديث فى مصر هو القضاء التام على الأمية، فضلا عن أنه العام الذى سيخصص إلى جانب ذلك لوضع واقرار التشريعات والقوانين التعليمية الجديدة وفى ذات الوقت اعداد البنية الأساسية وأعادة تأهيل الأبنية التعليمية والهيئة التدريسية بحيث يبدأ انطلاق نظامنا التعليمى الجديد فى العام الذى يليه متسلحا بكل عناصر النجاح، ومحدثا قطيعة حقيقية مع النظام القديم وبشكل حاسم.

وإذا كان ما قلناه حتى الآن يتعلق بالتعليم الالزامى أو العام، فماذا عن التعليم فى المرحلة الجامعية؟!